

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1571

المعقودة عبر الفيديو يوم الثلاثاء، 18 أيار/مايو 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد يوري بوريسوف ستيرك (بلغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الموقرون، لا يزال هناك عدد قليل من المتكلمين على قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية اليوم بشأن البند 2 من جدول الأعمال. وستكون المتكلمة الأولى بعد ظهر اليوم المندوبة الموقرة للأرجنتين، السيدة إستيفانيا بورتا.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يشكر السيد ويلفريد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيدة جينيفر ماكبي على العرضين القيمين اللذين قدمتهما. وأحد جوانب هذين العرضين الذي نود أن نسلط الضوء عليه ونعتقد أنه يصب في صميم المسألة قيد المناقشة اليوم هو أن تحديث الأسلحة النووية، أي الانتشار الرأسي، يزيد من مخاطر استخدام هذه الأسلحة، لأن التحديث يجعلها أكثر دقة ويزيد من قابلية التنبؤ بآثارها على الهدف الذي تصيبه.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشدد على ضرورة منع تحديث ترسانات الأسلحة النووية في حالة تزداد فيها حدة التوترات بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، مشفوعة بأشهاد حدة المنافسة الاستراتيجية وإمكانية اندلاع أزمات إقليمية مزعزعة للاستقرار. ولذلك نأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يسمح لنا بمناقشة مسألة التحديث في إطار البندين 1 و2 من جدول أعمال المؤتمر. وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يؤكد أن الأرجنتين تعترف بصحة التدابير الأحادية والثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى الجهود المتعددة الأطراف، في إطار نزع السلاح النووي. وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقييم هذه الأنواع من التدابير والنهوض بها.

وأخيراً، السيد الرئيس، يود وفدي أن يشير إلى أن الأرجنتين لا ترى أن قبول محاسن النهج التدريجي لنزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح يتنافى مع السعي إلى تحقيق هدف الإزالة والحظر الكاملين للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة الأرجنتين الموقرة وأعطي الكلمة الآن للسيدة إيشيرو أوغاساوارا، سفير اليابان.

السيدة أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تود اليابان أن تعرب عن خالص امتنانها لك على تنظيم المناقشة المواضيعية في إطار البند 2 من جدول الأعمال، منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. كما أقدر تقديراً كبيراً مساهمات السيد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيدة ماكبي من اتحاد العلماء الأمريكيين، إضافة إلى عرضيهما المفيدتين والواضحين أشد الوضوح بشأن الحد من مخاطر الأسلحة النووية. واليوم، اسمحوا لي أن أشاطركم موقف اليابان من هذا الموضوع.

السيد الرئيس، إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هدف مشترك تشاطره اليابان مع المجتمع الدولي، باعتبارها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري خلال الحرب. وتواصل اليابان جهودها لتحقيق هذا الهدف على أساس نهج واقعي وعملي يرمي إلى ضمان عدم تكرار مأساتي هيروشيما وناغازاكي أبداً. وفي هذا السياق أيضاً قدمت اليابان إلى الجمعية العامة مشاريع قرارات بشأن إزالة الأسلحة النووية.

وتسهم الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الأسلحة النووية في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وفي بناء الشعور بالانتماء والثقة المفضيين إلى التعاون في المستقبل. ولكن جهود الحد من المخاطر النووية لا توفر بديلاً عن تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكمل جهود الحد من المخاطر النووية جهود نزع السلاح النووي المستمرة وأن تقترب منها.

السيد الرئيس، من منظور الحد من المخاطر النووية، فإن اليابان ترحب بتمديد المعاهدة الجديدة، معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لمدة خمس سنوات الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في شباط/فبراير من هذا العام. وينبغي توسيع نطاق التقدم المحرز في هذا التمديد لبناء إطار أوسع لتحديد الأسلحة يشمل طائفة أوسع من الدول، تتعدى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونظم الأسلحة. كما يؤكد قرار الجمعية العامة 71/75 بشأن إزالة الأسلحة النووية، الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية في خريف العام الماضي، المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في بدء حوارات لتحديد الأسلحة.

وإن كيفية تجنب تصعيد ناجم عن سوء تقدير أو سوء فهم هي واحدة من المسائل الحيوية التي يتعين معالجتها في سياق الحد من المخاطر النووية. ونظراً إلى البيئة الأمنية الدولية الراهنة وظهور تكنولوجيات جديدة، فإن أهمية هذه المسائل لا تزال تزداد.

ولهذا السبب فإن القرار المتعلق بإزالة الأسلحة النووية الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي يشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ إجراءات للحد من خطر وقوع انفجار نووي إما نتيجة لسوء التقدير أو سوء الفهم، وعلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه الغاية.

والتدابير المتوخاة لتحقيق هذا الغرض في القرار تشمل الشفافية والحوار بشأن العقائد والمواقف النووية، والحوارات بين العسكريين، والخطوط الساخنة، أو تبادل المعلومات والبيانات. ونقترح هذه الصيغة اللغوية، المستخدمة في القرار، بوصفها عناصر يمكن تبنيها في صوغ الوثائق الختامية للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ هذه التدابير، بغض النظر عن حجم قواتها النووية. ولا يمكن للقوى الأصغر حجماً أن تكون ذريعة لعدم اتخاذ تدابير لتحسين الشفافية والحوار.

السيد الرئيس، في عام 2017، أطلقت اليابان العملية المرتبطة بفريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشر الفريق تقرير رئيسه، الزاخر بالأفكار العميقة والملمة، ويلقي الضوء على خطوات أخرى يمكن اتخاذها باتجاه نزع السلاح النووي. ويتضمن التقرير عدداً من المقترحات، بما في ذلك مقترحات تتعلق بالحد من مخاطر الأسلحة النووية. ويذكر التقرير، على سبيل المثال، أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير للحد من خطر استخدامها، بما في ذلك عن طريق ضمان سلامة وأمن أسلحتها النووية، والمواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة، والهياكل الأساسية ذات الصلة.

وتجري أيضاً مناقشات مهمة بشأن الحد من المخاطر النووية في أعمال مختلف المجموعات عبر الإقليمية مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة استكھولم بشأن نزع السلاح النووي، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، التي شاركت فيها اليابان مشاركة نشطة. وقد انبثقت عن بعض هذه المناقشات توصيات ملموسة وقيمة. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في هذه المناقشات والسعي إلى تحقيق هدفنا المشترك، هدف الحد من خطر الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوغاساوارا وأعطي الكلمة الآن للمتكمّل التالي، مندوب الصين الموقر، السيد جي جاو.

السيد جي جاو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، واجهت الحالة الأمنية العالمية في السنوات الأخيرة تحديات هائلة، حيث لعبت إدارة الولايات المتحدة السابقة لعبة محصلتها صفر وتمسكت بعقلية الحرب الباردة بشأن مسائل مثل الأمن الاستراتيجي وتحديد الأسلحة، والعلاقات بين القوى الكبرى ونزع السلاح النووي. وقوضت بشكل متدهور التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين والنظام الدولي القائم لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ولذلك أولى المجتمع الدولي اهتماماً أكبر للحد من المخاطر النووية.

وفي الحالة الأمنية الاستراتيجية الدولية الجديدة، تعتقد الصين أن الحد من المخاطر النووية أصبح مسألة هامة يستدعي حلها الاهتمام المشترك والجهود المشتركة لجميع الأطراف. ويجب على المجتمع الدولي، والقوى الكبرى على وجه الخصوص، أن تركز جهودها على ما يلي:

أولاً، ينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تجري حواراً منهجياً ومتعمقاً وشاملاً وأن تكفل التعاون بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمن والاستقرار الاستراتيجيين. ولقد كانت الصين منفتحة دائماً على الحوار الثنائي بشأن الأمن الاستراتيجي وقضايا تحديد الأسلحة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن نتخلى تماماً عن عقلية الحرب الباردة، وأن نتجنب تصعيد حدة المنافسة بين القوى الكبرى في ميدان الأمن الاستراتيجي، وبدلاً من أن يعامل الواحد منا الآخر معاملة خصوم استراتيجيين متنافسين، فلنعتبر بعضنا بعضاً شركاء متعاونين، نحمي الأمن الاستراتيجي العالمي ونعزز معاً. وإحدى الخطوات الهامة لتحقيق ذلك تتمثل في أن تؤكد البلدان الخمسة من جديد أن "الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجب أبداً خوضها".

ثانياً، ينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على تقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية الوطنية وضمان إبقاء قواتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على الأمن الوطني. وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، فإن هذا يعني اعتماد النهج الأكثر مسؤولية وتحفظاً. وهذا يعني على وجه التحديد أمرين: أولاً، الالتزام بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وإبرام معاهدة متبادلة بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية؛ والتعهد، ثانياً، دون قيد أو شرط، بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإجراء مفاوضات فورية بشأن إبرام صك قانوني دولي ذي صلة بهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح.

ثالثاً، يجب عدم بناء القدرات الاستراتيجية ونشرها بطريقة تقوض الاستقرار الاستراتيجي. ومن أجل تجنب إلحاق ضرر خطير بالنقطة المتبادلة بين القوى الكبرى والاستقرار الاستراتيجي العالمي، ينبغي أن تكفّ قوة نووية معينة عن تطوير نظم عالمية مضادة للقذائف وعن السعي إلى نشر قذائف متوسطة المدى في مناطق أخرى.

رابعاً، يجب اتخاذ تدابير عملية للحد من خطر نشوب نزاعات نووية إقليمية. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع في اعتبارها قرار مجلس الأمن 1172 (1998) وينبغي أن تعمل معاً لتخفيف حدة التوتر في جنوب آسيا وللحفاظ على السلام والاستقرار هناك؛ ويجب أن نلتزم التزاماً فعالاً باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية للتصدي لتحديات عدم الانتشار في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا، وبالتعامل على النحو الواجب مع الصلة التي لا تتفصم عراها بين عدم الانتشار النووي والمسائل الأمنية الإقليمية. ويجب احترام الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع الأطراف حتى يتسنى لحل مسائل عدم الانتشار النووي أن يعزز بفعالية السلام والأمن والاستقرار الدائمين في المناطق المعنية.

خامساً، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن ممارسة مظاهرات الحماية النووية، وأن تنهي سياساتها المتعلقة بالمشاركة النووية، وأن تسحب إلى بلدانها جميع أسلحتها النووية المنتشرة في بلدان أخرى.

سادساً، إن التحديات التي يطرحها التقدم العلمي والتكنولوجي الجديد تستدعي استجابة مناسبة، مشفوعة بتعزيز قواعد وأنظمة جديدة في مجالات أمنية مثل الفضاء الخارجي والإنترنت والذكاء الاصطناعي. ولاستخدام التكنولوجيات الجديدة في الميدان العسكري تأثير عميق على الاستقرار الاستراتيجي العالمي ويجب أن يخضع للقواعد.

السيد الرئيس، لقد التزمت الصين دائماً التزاماً صارماً بمبدأ أنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وفي الوقت نفسه، تعهدت الصين تعهداً صريحاً دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها وفي المناطق الخالية منها. ولقد قصرنا دائماً حجم قدرتنا النووية على الحد الأدنى اللازم لحماية الأمن القومي ولم ننشر أبداً أسلحة نووية في أراضٍ أجنبية.

ولعبت عقيدة الصين النووية الدفاعية وسياستها النووية دوراً إيجابياً مهماً في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والحد من المخاطر النووية. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في الحوار والتبادلات مع جميع الأطراف، وأن نستكشف معاً التدابير الفعالة للحد من المخاطر النووية والمساهمة في الأمن الاستراتيجي العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الصين الموقر وأعطي الكلمة الآن للمتكمّل التالي، سفير فرنسا السيد هوانج.

السيد هوانج (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المتكلمين، وأثني على معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لاسيما على عمله في مجال الحد من المخاطر. واسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات الأولية. إن الحد من المخاطر النووية والاستراتيجية - بفضل مصطلح "الحد من المخاطر الاستراتيجية" كما استخدمه زميلي البريطاني صباح اليوم - ينبغي، في رأينا، أن يدرج في إطار البند 1 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، كخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي. ونسلم بأهمية هذه المسألة في سياق بيئة متوترة ومتقلبة، يتخللها تقدم تكنولوجي سريع وتحديات في ميدان تحديد الأسلحة. ونسلم أيضاً بأهميتها في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي نأمل أن يؤدي إلى إحراز تقدم في الحد من المخاطر الاستراتيجية. وبلدي يرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي تمديد العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة لمدة خمس سنوات. وهذه الخطوة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز الشفافية والثقة.

وفي إطار العملية التي تنتهجها الدول الحائزة للأسلحة النووية، المعروفة باسم عملية مجموعة الدول الخمس، التي يرأسها بلدي حالياً، تقوم فرنسا والمملكة المتحدة بتنسيق العمل معاً بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية. والهدف من ذلك هو التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه المسألة لعرضه على مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتحديد تدابير معينة للحد من المخاطر الاستراتيجية. وتقع على عاتق الدول المشاركة في عملية الدول الخمس مسؤولية الحد من المخاطر الاستراتيجية عن طريق السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاستراتيجي والعمل على تحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، مع توفير أمن غير منقوص للجميع.

وينطوي الحد من المخاطر النووية أساساً على الحد من خطر نشوب نزاع نووي لا يريده أو يتوقعه أي طرف. وبصورة أكثر تحديداً، يتمثل الهدف في تجنب النزاعات الناجمة عن سوء التقدير أو سوء التفسير نتيجة لأعمال غامضة أو تدريبات عسكرية أو عمليات إطلاق قد تؤدي إلى سوء فهم وتصعيد.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل هدف عدم الانتشار أولويتنا أيضاً، إذ كلما قل عدد البلدان الحائزة لأسلحة نووية، قلت المخاطر. كما أن بناء الثقة وتشجيع الشفافية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية هما عاملان أساسيان من عوامل الحد من المخاطر الاستراتيجية. وهذا هو الغرض برمته من عملية مجموعة الدول الخمس. ويلزم تعزيز التواصل والشفافية والحوار لمنع أو الحد من خطر سوء التقدير أو سوء الفهم أو التصعيد غير المقصود، ومن ثمّ تعزيز الاستقرار.

السيد الرئيس، إن المناقشات الجارية بشأن العقائد والسياسات النووية، الثنائية منها والتي هي جزء من عملية مجموعة الدول الخمس، تشكل جزءاً أساسياً من هذه الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية والقدرة على التنبؤ. وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية القائمة وآليات إدارة الأزمات، يجب أن نركز جهودنا على مواصلة الحوار بشأن تحديد الأسلحة وتحديد أدوات جديدة لمنع الأزمات وإدارتها. ويمكن لجميع الدول، سواء كانت تمتلك أسلحة نووية أم لا، أن تقدم مساهمات قيمة في الحد من المخاطر الاستراتيجية من خلال بذل الجهود الدبلوماسية، ومنتديات الحوار وحل الأزمات. ودعوا جميع الدول إلى أن تسلك هذا الطريق في الفترة التي تسبق المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسيد روبرت يان غابريلس، سفير هولندا.

السيد غابريلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي، السيد الرئيس، أن أشكر أعضاء فريق المناقشة على ما قدموه من عروض مفيدة. وترحب هولندا بهذه المناقشة المواضيعية بشأن البند 2 من جدول الأعمال، مع التركيز اليوم على الحد من المخاطر النووية، إذ يشكل الحد من المخاطر النووية أولوية رئيسية لهولندا. ومنع استخدام الأسلحة النووية، سواء كان متعمداً أو غير مقصود، له أهمية مركزية بالنسبة لوفد بلدي وينبغي أن يكون أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة خلال المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، من الضروري تعزيز الثقة المتبادلة من خلال الحوار وزيادة الشفافية، بما في ذلك في سياساتنا وعقائدنا النووية. ولهذا السبب فإنني أحث جميع الزملاء على استكشاف المزيد من المبادرات من أجل المضي قدماً في هذا الموضوع الهام والمساعدة في الحد من مخاطر الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية.

ونود أيضاً أن نرحب بجميع المبادرات الجارية بشأن الحد من المخاطر خلال دورة الاستعراض هذه، بما في ذلك العمل الذي أنجز في مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، ومبادرة استكھولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يكون المكان المناسب لتبادل الأفكار والمبادرات ومناقشتها وبلورتها كجزء من عملنا الموضوعي. ونتيج لنا عضوية المؤتمر الفريدة إجراء حوار شامل مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أظهرت المناقشات التي جرت في الهيئة الفرعية 2 في عام 2018 المكرسة لهذه المسألة المتعلقة بالحد من المخاطر النووية أن هناك اهتماماً حقيقياً بين الدول الأعضاء بالقيام بمزيد من الأعمال المتعلقة بهذه المسألة. ولذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يسأل نفسه كيف يمكن أن يسهم في الحد من المخاطر النووية بوسائل ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه، وأنقل الآن إلى المتكلم التالي، مندوب باكستان الموقر، السيد محمد عمر.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نشكر أعضاء فريق المناقشة الموقرين على إسهامهم ونقدر دعم الأمانة في تنظيم هذه الجلسة.

بما أننا نناقش البند 2 من جدول أعمال المؤتمر بشأن منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة بالبند، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتناول بشأن تاريخ هذا البند من جدول الأعمال وماهيته، وأن يوضح كيف أن هذا البند لا يزال صالحاً للمؤتمر ولماذا. وأود أيضاً أن أتطرق إلى الجهود التي بذلها البعض لإقحام بنود هامشية فيه إقحاماً مصطنعاً، بدلاً من البنود الأساسية التي صممت هذه الهيئة أصلاً للتفاوض بشأنها.

السيد الرئيس، في شباط/فبراير 1984، وبعيد إعادة تسمية هذه الهيئة ليصبح اسمها مؤتمر نزع السلاح، بادرت هذه الهيئة أيضاً إلى فلق البند 2 من جدول أعمالها الأصلي المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي؛ منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". ويبدو أن هذا الفلق في عام 1984 لتشكيل ما عرف آنذاك بالبند 3 الجديد جاء استجابة للدعوات الموجهة للتصدي العاجل لخطر الحرب النووية في الإطار الأمني الأكبر في تلك الحقبة. وربما كان من المأمول أن يتحقق بعض التقدم في جوانب من جدول الأعمال الأوسع نطاقاً المتعلق بنزع السلاح النووي، مثل منع نشوب حرب نووية. ووقتذاك، كما هو الحال الآن، انفردت مجموعة من الدول باتت معروفة الآن بمساعيها لإعاقة أي تقدم يحرز بشأن المسائل التي هي علة وجود مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، أود أن أسترعي الانتباه إلى التقرير البحثي المستفيض الذي أصدره معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام 1991 بعنوان "المسائل النووية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح"، والذي جاء فيه ما يلي بشأن هذا البند: "البند 3 من جدول الأعمال ... انبثق عن مناقشة حول مشروعية حيازة واستخدام أسلحة نووية وكيفية السيطرة على هذه الأسلحة أو الحد منها أو إزالتها من أجل منع نشوب حرب نووية. ... بيد أن الحد الفاصل بين البندين 2 و3 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ظل غير واضح إلى حد ما. وفي كثير من الأحيان، نوقشت مسائل مماثلة في إطار كلا البندين من جدول الأعمال. وقد قدمت مقترحات لدمج البندين مرة أخرى".

وفي عام 1984، أنشأ مؤتمر نزع السلاح أيضاً فريق اتصال، قدم اقتراحاً، في الوثيقة CD/515، بشأن هذا البند من جدول الأعمال بفقرة مهمة واحدة فقط: "يطلب المؤتمر إلى اللجنة المختصة، كخطوة أولى، النظر في جميع المقترحات ذات الصلة بالبند 3 من جدول الأعمال، بما في ذلك التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية. وسترعي اللجنة المختصة جميع المقترحات القائمة والمبادرات في المستقبل وستقدم تقريراً عن عملها إلى مؤتمر نزع السلاح قبل نهاية دورته لعام 1984".

السيد الرئيس، حتى هذا الاقتراح غير المثير ظاهرياً للشقاق أسقطته مجموعة من الدول المنتمية إلى تحالف عسكري. وكان مبررها في ذلك، الذي وثقه تقرير مؤتمر نزع السلاح في وثيقته CD/540، في العام نفسه، في جملة أمور، "الألفاظ التي صيغ بها هذا البند من جدول الأعمال تعني بوضوح أنه لا يمكن تناول موضوع منع الحرب النووية بشكل مستقل عن منع الحرب نفسها، بما في ذلك الحرب التقليدية. وفي رأيها أن ما هو محل خلاف هو مشكلة كيفية صون السلم والأمن الدوليين في العصر النووي. وأعرب عن رأي مؤداه أن من الضروري بوجه خاص لهذا السبب التفكير ملياً في مفاهيم الأمن وتطوير مفهوم الأمن التعاوني باعتباره هدفاً رئيسياً لعصرنا الراهن".

وفي الواقع، اقترحت بعض الدول أن يتضمن وضع إطار ملائم لهذا البند تقييماً كاملاً لخطر نشوب نزاع مسلح بوجه عام وحرب نووية بوجه خاص، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره التزاماً على جميع الدول بممارسة سياسة ضبط النفس، والعقائد العسكرية، والضمانات الأمنية، والترتيبات الأمنية الإقليمية، وأهمية التوازن العسكري، والاستقرار والأمن غير المنقوص لجميع الدول، وفعالية التدابير الرامية إلى وقف مواصلة تطوير واختبار ونشر فئات معينة من الأسلحة.

السيد الرئيس، أكدت دول أخرى، على مر السنين، على ضرورة النظر إلى هذا البند في سياق جملة أمور منها استبعاد استخدام القوة، وتجنب أي هجوم مفاجئ، أو الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية أو نشرها في ميادين أخرى، بما فيها الفضاء الخارجي، والحاجة إلى خفض مستوى الأسلحة، والتسوية السلمية للنزاعات والتوصل إلى معاهدة أوسع نطاقاً تُعنى بمنع نشوب الحروب.

ومع ذلك، فإن هذا البند، على غرار سلفه، لم يشهد أي تقدم أيضاً. والواقع أنه حدث تراجع ملحوظ، يعزى إلى حد كبير إلى الجهود المتضافرة التي يبذلها عدد قليل من الدول لمحاولة دفع هذا البند إلى حيز التدابير الخالية من التكاليف والمساعي الوهمية التي تصرف الانتباه عن الأهداف الأكبر المتمثلة في نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية. ومن الواضح أيضاً أن بعض الدول ذات الأهمية العسكرية اختارت أن تضع جانبا العناصر الأساسية لبند جدول الأعمال لكي تقلت من المحاسبة على عدم امتثالها لالتزاماتها القانونية.

السيد الرئيس، ولهذا السبب، فإن فكرة منع نشوب حرب نووية تقوم، كما نرى، على تيارين مترابطين. الأول هو نزع السلاح النووي كوسيلة لتحقيق الهدف الأكبر، هدف منع نشوب حرب نووية. وقد تعمق وفدي في الحديث بالتفصيل عن أهمية نزع السلاح النووي في الأسبوع الماضي. والجانب الثاني هو التدابير الرامية إلى منع نشوب حرب نووية إلى حين التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية. وهذا يقودني إلى التساؤل عن كيفية وسبب أهمية هذا البند من جدول الأعمال، ليس فقط بالنسبة لعمل هذا المؤتمر، ولكن أيضاً في تحقيق هدف منع نشوب حرب نووية.

وسبق لوفدي ولآخرين أن وجهوا الانتباه إلى التوترات الجغرافية السياسية المتصاعدة، وتعاضم أوجه التفاوتات الاستراتيجية، وسعي الدول القوية إلى تحقيق الأمن والهيمنة المطلقين، وارتفاع الإنفاق العسكري العالمي، الذي تجاوز حتى مستويات الإنفاق أثناء الحرب الباردة، وبرامج تحديث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي تسير على قدم وساق. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع وتيرة تسليح الذكاء الاصطناعي والفضاء وتكنولوجيات الفضاء الإلكتروني وإدماجها وتوظيفها العملياتي يزيد من المخاطر ويدفع عجلة سباق التسلح ويؤجج العداء بين الدول الكبرى. وهذه الأمور مجتمعة تزيد حدة المخاطر وتعمل كمحفزات تعني أن الحرب النووية ليست مجرد خيال علمي، بل من المحتمل والمعقول أن تتدلع في المستقبل. وتزيد هذه التطورات من إلحاح تناول هذا البند بالجدية والتركيز اللذين يستحقهما، لأنها تؤثر على احتمالات منع نشوب حرب نووية، لا سيما في حالات التفاوت في القدرات التقليدية والنووية.

السيد الرئيس، بناء على ما تقدم ذكره، من الضروري أن يقوم أي جهد جاد يهدف إلى منع نشوب حرب نووية بتحليل الظروف الأمنية الفعلية السائدة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي للبيئة الجغرافية السياسية التي تشكل المنظور الأمني للدول، فضلاً عن حل النزاعات، أن تشكل جزءاً هاماً من الحوار.

ومن المهم أن نتذكر أن النزاعات غير موجودة بسبب الأسلحة النووية. وفي حين قد تكون هناك استثناءات يكون فيها سعي الدولة إلى الحصول على أسلحة نووية مدفوعاً في المقام الأول باعتبارات تتعلق بالمركز والقوة، فإن الدول اضطرت في معظم الحالات إلى الاعتماد على الردع النووي بسبب الأخطار الوجودية التي تهدد أمنها، والنزاعات المستحكمة، وتفاوت القوة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي الآن أن أنقل إلى ما يتعين على هذا المؤتمر أن يفعله لتفادي مخاطر نشوب حرب نووية.

أولاً، من الأهمية بمكان أن يُتابع هذا البند من جدول الأعمال متابعة متوافقة مع القصد الحقيقي منه، وأن تُهمل المقترحات القائمة على مواقف وطنية ضيقة تقصر البند على تركيزات هامشية وتدابير عدم الانتشار وحدها.

ثانياً، يجب أن تعود مرحلة المداولات لوقائع المؤتمر إلى العناصر الأساسية، أي معالجة الشواغل الأمنية وتصورات ما يهددنا من أخطار تشمل التهديدات العسكرية التقليدية - النووية وغير النووية على السواء - وغير العسكرية، والتعامل مع التفاوتات الإقليمية وتكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار، في المجالين الاستراتيجي والتقليدي على حد سواء.

ثالثاً، يجب أن يعزز المؤتمر التطبيق العالمي الفعال لمبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للحد من خطر الحرب، لا سيما الحرب النووية.

رابعاً، يجب أن يشجع الالتزام بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات وحل النزاعات ومعالجة المنازعات الطويلة الأمد لمنع تطور حالات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم خطر في العلاقات بين الدول.

خامساً، ينبغي للمؤتمر أن يدرس طابع العقائد الأمنية، الهجومية والدفاعية على حد سواء، ودورها في الاستقرار الاستراتيجي. ويجب على الدول أن تمتنع عن اعتماد عقائد ومفاهيم يمكن أن تعرض السلم الدولي للخطر، أو أن تؤدي إلى تدهور الحالة الدولية أو زيادة تصعيد سباق التسلح، مما يضر بالضرورة المعترف بها للتعاون الدولي من أجل نزع السلاح. ويجب التخلي عن العقائد العسكرية التي تتصور إمكانية الاستخدام الوقائي للقوة أو الأسلحة النووية، أو اللجوء إلى شن هجمات مفاجئة ضد دول أخرى، أو خوض حرب تقليدية محدودة تحت المظلة النووية.

وأخيراً، يجب أن يتناول المؤتمر دور الجهات الفاعلة من خارج المنطقة الإقليمية، وأهدافها الجغرافية السياسية، والآثار المترتبة على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي.

السيد الرئيس، رغم أن تدابير الحد من المخاطر وتدابير الشفافية وبناء الثقة لها علاقة إيجابية بالسلام والأمن، ونحن نعترف بقيمتها، ينبغي ألا تستخدم كذريعة لعدم الوفاء بالالتزامات القانونية ولا كذريعة لحرف عملية بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي عن مسارها. ولا يزال القضاء التام على احتمال نشوب حرب نووية مرتبطاً بالسعي إلى نزع السلاح النووي، الذي لم يشهد أي تقدم متعدد الأطراف على الرغم من الالتزامات المعلنة.

وإلى أن نصل إلى تلك المرحلة، سيكون العمل بشأن هذا البند من جدول الأعمال على النحو المبين أعلاه أمراً أساسياً. وبالعامل على هذه العناصر الأساسية الأصلية، فإننا نأمل أن نبدأ التحرك في اتجاه يمكن مؤتمر نزع السلاح من السعي بجدية إلى تحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة عالمية، يمكن التحقق منها، ومحددة زمنياً وغير تمييزية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب باكستان الموقر على بيانه، والآن أدعو المتكلم التالي، مندوب النرويج الموقر، السيد كريستيان رايدنينغ، إلى أخذ الكلمة.

السيد رايدنينغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أهنيك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأشكرك على كل ما بذلته من جهود لتكفل للمؤتمر القدرة على الاضطلاع بأعمال موضوعية على الرغم من عدم وجود برنامج عمل. وأود أيضاً أن أشكر عضوي حلقة النقاش، السيد وان والسيدة ماكبي، على عرضيهما الممتازين. والاثنتان أدليا ببعض الملاحظات المخيفة، ومن الواضح أن مسألة الحد من المخاطر موضوع له أهمية قصوى في حد ذاته، كخطوة نحو نزع السلاح النووي.

وتشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وقد خدمت الأمن العالمي خدمةً جليلة لأكثر من نصف قرن من الزمن. وسيكون مؤتمر استعراض المعاهدة فرصة جيدة لتؤكد التزاماتنا، كما أن الجهود المتواصلة لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات الاستعراض السابقة هي جهود في غاية الأهمية.

ونود أن نرى تأكيداً مجدداً على حيوية المعاهدة، وأن نشيد بالمساهمات الأساسية التي قدمتها للأمن العالمي، وأن نؤكد على أهميتها المستمرة. ولكن هذا هو أقل ما يمكن أن نفعله. إذ يلزمنا أيضاً أن نتطلع إلى الأمام وأن يكون لدينا بعض الطموح. ويجب علينا أن نبحث عن إجراءات ملموسة من شأنها أن تقربنا خطوة من نزع السلاح النووي وأن نعمل بجد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الإجراءات.

وكنا أجرينا مناقشة غنية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي خلال الدورتين الماضيتين ونصف الدورة الماضية لمؤتمر نزع السلاح، وترى النرويج أن كل العمل الجيد الذي قمنا به خلال السنوات القليلة الماضية لا بد أن يفيد المؤتمر الاستعراضي ويمكن أن يفيد.

أما بالنسبة للموضوع المطروح اليوم، أي موضوع الحد من المخاطر، فإن خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 تسلط الضوء على ضرورة بذل المزيد من الجهد لكي نتجنب مخاطر استعمال الأسلحة النووية. وتؤيد النرويج قرار الجمعية العامة 72/75 بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، ونود أن نرى لغة عملية المنحى بشأن الحد من المخاطر في المؤتمر الاستعراضي.

وكجزء من مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، فإننا نعمل على الترويج لورقة العمل بشأن الحد من المخاطر التي قدمها زميلنا السويسري صباح اليوم. وهي خريطة طريق واضحة ورصينة بشأن كيفية المضي قدماً في العمل المتعدد الأطراف بغية الحد من المخاطر، سواء في سياق معاهدة عدم الانتشار أو في منتدى متعدد الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشكر سويسرا وأهنتها على تأليف هذه الورقة الموجزة والواضحة والمقنعة أشد الإقناع؛ ونشجع جميع الدول على دعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب النرويج على بيانه، وأعطي الكلمة الآن للمندوبة الموقرة لجمهورية كوريا، السيدة تشوي سونهي.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالتأكيد لك على دعم وفدي التام لمساعدتك وتعاونك مع هذه المساعي لكي نحقق تقدماً في عملنا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيد ويلفريد وان والسيدة جينيفر ماكبي على عرضيهما الغنيتين بالمعلومات اللذين قدماهنا صباح اليوم.

وأعتقد أن المناقشة المواضيعية التي جرت اليوم بشأن البند 2 من جدول الأعمال، والتي كانت تركز على الحد من المخاطر النووية، تتيح لنا فرصة قيمة لتعميق فهمنا لدور الحد من المخاطر في العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونرحب مرة أخرى بقيادة الرئيس ونؤيدها في اتخاذ قرار بإجراء هذه المناقشة، التي نعتقد أنها ستسهم أيضاً في تعزيز أهمية مؤتمر نزع السلاح في البيئة الأمنية الدولية الراهنة.

السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا، بوصفها عضواً يؤيد بشدة نظام معاهدة عدم الانتشار النووي ودولة تتمثل امتثالاً تاماً لأحكام المعاهدة، تؤكد من جديد التزامها بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي حين أن عالماً خالياً من الأسلحة النووية هو طموح تشترك فيه البشرية جمعاء، فإننا نواجه بيئة أمنية دولية متدهورة، يتزايد فيها تشكيك العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بقيادة وإخلاص الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويرى وفدي أن من بين المهام الأكثر إلحاحاً لكي ننعم بعالم خال من الأسلحة النووية هي مهمة سد فجوة الائتمان والثقة بين الدول، لا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونظراً للظروف السائدة، فإن المجتمع الدولي يعترف على نطاق واسع بأهمية الحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية إما عن طريق سوء التقدير أو سوء الفهم. وتشارك كوريا بنشاط في الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

وقد حددت مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، ضمن مبادرات أخرى، نقاط انطلاق عملية نحو الحد من المخاطر النووية، كما سبق أن أكد ذلك عدة متكلمين سابقين. وفي هذا الصدد، تقدر

كوريا طرح ورقة العمل المعنونة "مجموعة من التدابير للحد من المخاطر النووية" من قبل زميلنا السويسري وترحب بها، على نحو ما قدمها سفير سويسرا صباح اليوم في إطار مبادرة استكهولم، التي يشارك فيها بلدي أيضاً. ونعتقد أيضاً أن مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي هي مبادرة تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد بفضل تركيزها على الحد من المخاطر النووية في إحدى مجموعاتها الفرعية، والأهم من ذلك، بفضل الجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في سياق تدريباتها.

وترى كوريا أيضاً أن تعزيز الاتصالات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عنصر آخر بالغ الأهمية من عناصر الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. ونأمل أن تؤدي المناقشة الجارية بين تلك الدول في سياق العمل من أجل نجاح المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار إلى اتخاذ المزيد من التدابير العملية التي يقيض لها التنفيذ. ونأمل أيضاً أن يجري في الوقت المناسب تقاسم التقدم المحرز داخل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مع الدول الأخرى للمساعدة في بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأخيراً وليس آخراً، يأمل وفدي أن تعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر المقبل على النحو الواجب أهمية ودور الحد من المخاطر النووية وأن تتضمن تدابير عملية يجري تنفيذها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة جمهورية كوريا الموقرة وأعطي الكلمة للمتكمّل التالي، سفير الهند السيد بانكاج شارما.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، دأبت الهند على تناول مسألة الحد من المخاطر النووية في سياق عالمي، وما انفكت تؤكد أن القضايا العالمية مثل قضية نزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية لا يمكن معالجتها في سياق إقليمي، كما اقترح البعض.

وكما نوه البعض خلال الجلسة العامة الأخيرة، فإن الهند ما برحت تعرض في كل عام منذ عام 1998 قراراً على الجمعية العامة لتتظّر فيه بشأن الحد من خطر السلاح النووي، والقرار يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وتدعو الهند إلى أمور من بينها مراجعة العقائد النووية وإلى العمل، في هذا السياق، على اتخاذ خطوات فورية وعاجلة للتقليل من مخاطر استعمال الأسلحة النووية استعمالاً غير مقصود وعارض، بوسائل منها إلغاء حالة الاستنفار النووي وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية؛ وهي تهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه وأن تشجع نزع السلاح النووي، بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية.

وبالمثل، أود أن أشير مرة أخرى إلى ورقة العمل التي قدمتها الهند إلى المؤتمر في عام 2007 بشأن نزع السلاح النووي، CD/1816، واقترحت بها عدداً من الخطوات الهامة التي لم تتخذها الدول المعنية حتى الآن.

والهند تقف على أهبة الاستعداد للقيام بدورها وتتوقع من دول أخرى أن تفعل ذلك أيضاً، لكي نشق طريقنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الضمان الوحيد لتجنب أي مخاطر للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وكان آخر متكمّل في قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟

لا يبدو الأمر كذلك. وقبل أن نختم مناقشتنا المواضيعية، أود أن أعطي أعضاء فريق المناقشة فرصة للرد على بعض البيانات والإدلاء بتعليقات إذا رغبوا في ذلك. سأعطي الكلمة أولاً للسيد وان.

السيد وان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالارتياح لرؤية هذه المستويات من المشاركة في موضوع الحد من مخاطر الأسلحة النووية والاهتمام به وما يحظى به من دعم. وأود أن أُلقي بتعليق سريع جداً على العلاقة بين الحد من المخاطر ونزع السلاح النووي، حيث أعرب عن بعض الشواغل بشأن ذلك الموضوع. وأود أن أؤكد أن الحد من المخاطر لا يمكن أن يحل محل نزع السلاح، لأن مخاطر استخدام الأسلحة النووية ستظل قائمة ما دامت الأسلحة النووية موجودة. بيد أن الحد من المخاطر يمكن أن يساعد على تنشيط جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عن طريق إعادة تركيز الاهتمام على الواجبات والالتزامات القائمة بشأن نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطوات الملموسة لمنع استخدام الأسلحة النووية بغية تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية تسير بالتأكيد جنباً إلى جنب مع خفض المخزونات ونزع السلاح النووي.

وما زال عملنا في هذه المواضيع مستمراً في المعهد. وأرجوكم ألا تترددوا في التواصل معنا، فنحن يسعدنا دائماً أن نتواصل معكم. أشكركم مرة أخرى على إعطائي الفرصة لأتكلّم هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وان على تعليقاته، وأود الآن أن أعطي الكلمة للسيدة ماكبي لتدلي بما لديها من تعليقات أو ملاحظات نهائية.

السيدة ماكبي (اتحاد العلماء الأمريكيين) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكر جميع الوفود على كلماتها الرقيقة عن عروضنا. ولاحظت أن عدداً من الوفود تطرق في كلامه إلى التكنولوجيات المتقدمة في الفضاء الإلكتروني والفضاء وما يترتب على ذلك من آثار على الاستقرار الاستراتيجي. وآمل أن تستمر هذه المناقشات في مؤتمر نزع السلاح، وأن يعتمد المؤتمر، بطبيعة الحال، برنامج عمل في وقت قريب.

واتحاد العلماء الأمريكيين يكرس نفسه لهذه القضايا منذ سنوات عديدة، ولذلك آمل أن نواصل العمل معكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ماكبي على تعليقاتها وأود أن أشكر مرة أخرى أعضاء فريق المناقشة على مشاركتهم اليوم وعلى مساهماتهم الموضوعية والهادفة للغاية. وأشكر أيضاً جميع الوفود التي شاركت في المناقشة. واعتقد أنها كانت مناقشة هامة جداً وذات مغزى؛ وإنني أتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا في إطار البند 2 من جدول الأعمال.

أيها الزملاء الموقرون، من المقرر أن تعقد جلستنا العامة المقبلة الساعة 10/00، في 20 أيار/مايو، وسنواصل فيها مناقشتنا بشأن البند 2 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 15/55.